

## مخاوف ترافق محاكمة نادرة للجهاديين في مالي

باماكو - تبدأ الثلاثاء في العاصمة المالية محاكمة المتهمين بتنفيذ الهجمات على فندق راديسون بلو ومطعم لا تيراس في باماكو في عام 2015، بينهم جهادي بارز في منطقة الساحل، وهو حدث نادر في منطقة تعاني منذ سنوات أعمال عنف تقوم بها الجماعات الإسلامية المتطرفة. وتعد مثل هذه المحاكمات في باماكو نادرة في منطقة مدمرة، حيث تشوب الحدود ثغرات كبرى ولا تتمكن الدول من السيطرة على مساحات شاسعة من أراضيها، ما يقاوم المخاوف من هجمات ترافق جلسات المحاكمة.

لكن المتهم الرئيسي الموريتاني فواز ولد أحمد (أو أحمد) الملقب بـ"إبراهيم"، المقرب من الزعيم الجهادي الجزائري مختار بلمختار، قد لا يحضر المحاكمة. وهذه الشخصية البارزة من جهاديي الساحل، الذي تم استدعاؤه للمثول أمام محكمة مكافحة الإرهاب في باماكو، هو أحد المعتقلين الـ 200 الذين أطلق سراحهم في أوائل أكتوبر مقابل أربعة رهائن، بينهم الفرنسية صوفي بترونين والسياسي المالي سوميلا سيسسي. وورد اسمه ضمن المفرج عنهم، بعد أربع سنوات من اعتقاله في باماكو، في إطار عملية مقيمة للجدل، ولكن لم يتم تأكيد ذلك رسمياً. وفي كل الأحوال يجب إجراء المحاكمة، سواء كان حاضراً أم لا. و"إبراهيم" متهم لأنه "انتقم للنبى" في أعقاب الهجمات التي استهدفت صحيفة شارلي إبيدو الأسبوعية ومطعم لا تيراس في باماكو في 6 أبريل 2015، مما أدى إلى مقتل بلجيكي وفرنسي وثلاثة ماليين بحسب ملف التحقيق.

وفي 20 نوفمبر من العام نفسه، من المحتمل أنه "خطط ونفذ" الهجوم على فندق راديسون بلو الفاخر في وسط العاصمة المالية. ثم قام رجال "بإطلاق النار على أي شيء يتحرك"، مما أسفر عن مقتل 20 شخصاً، بينهم 14 أجنبياً. و"إبراهيم"، هو تاجر سابق ذو بنية جسدية ضخمة ونشط في صفوف الجهاديين منذ عام 2006، كان مسؤولاً عن الخدمات اللوجستية، من استخراج منزل وشراء دراجة نارية والاستطلاع في باماكو "لرصد الهدف". كما يمثل أمام القضاء ماليين في العشرينات من العمر خلال محاكمة لم يتم تحديد مدتها، والأول هو سادو شاك (الملقب موسى - أو

ويواجه فواز ولد أحمد وشاكاً تهم "حيازة أسلحة على صلة بمنظمة إرهابية" و"تكوين عصابات إجرامية" و"تمويل الإرهاب" و"التواطؤ في القتل". ويشتهر بأن المتهم الثالث، عبد الباقي عبدالرحمن مايفا (الملقب أبو محمدون) "التحق بتدريب شبه عسكري"، لكنه غير متورط في هجمات راديسون بلو ولا تيراس. وهو متهم بـ"تكوين عصابات إجرامية" و"تمويل الإرهاب". ومنذ انتشار الجماعات الجهادية في منطقة الساحل، تتضاعف الاعتداءات على رموز الدولة - من القوات المسلحة والمسؤولين الإداريين والأعيان - وضد مصالح الدول المشاركة في القتال ضد الجهاديين، وخاصة في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، مما أسفر عن مقتل المئات. وبغاية استهداف الغربيين، نفذت الجماعات الجهادية عمليات خطف واستهدفت رمزياً مؤسسات كانوا يرتادونها، مثل الفنادق أو المطاعم أو المنجعات الساحلية. ومن بين الهجمات الأكثر دموية، الهجوم الذي استهدف في 15 يناير 2016 مطعم ومقهى كابيتشينو، الذي تبناه فرع تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ومجموعة "المرابطون" التابعة لمختار بلمختار، والذي أسفر عن مقتل 30 شخصاً معظمهم من الغربيين.

## ضربة جوية أميركية ضد طالبان وسط أفغانستان

كابول - قال متحدث باسم القوات الأميركية في أفغانستان إن ضربة جوية شنتها واشنطن لدعم قوات أمن أفغانية أسفرت عن مقتل خمسة مقاتلين من حركة طالبان في وسط أفغانستان. وتصاعدت حدة العنف خلال الأسابيع الأخيرة في اشتباكات تقع بين المتشددين وقوات حكومية في أنحاء البلاد، في وقت يجري فيه المفاوضات من الجانبين محادثات في قطر للتوصل إلى اتفاق سلام من شأنه أن يتيح لواشنطن سحب قواتها المتبقية هناك وينهي أطول حرب تخوضها الولايات المتحدة.

وأضاف الكولونيل سوني ليجيت في تغريدة على تويتر الاثنين أن الضربة الجوية في إقليم وردك نفذت للدفاع عن جنود تابعين للقوات الحكومية الأفغانية واستهدفت مقاتلي طالبان وأسفرت عن مقتل خمسة منهم. وتابع أن الضربة لا تتعارض مع اتفاق الانسحاب الذي أبرمته واشنطن والحركة في فبراير.

وقال ليجيت "نرفض الادعاءات بانتهاك الاتفاق وقتل أفغانين أبرياء"، دون التطرق لتفاصيل. وأعلن المتحدث باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد تنديده بالضربة، قائلاً إنه لم يكن هناك قتال دائر وقت شنّها، وإنها خرفت بنود الاتفاقية. وكانت طالبان قد اتهمت الولايات المتحدة هذا الشهر بانتهاك الاتفاق بشأن ضربات جوية في إقليم هلمند بجنوب أفغانستان مع بدء المقاتلين عملية كبيرة لانتزاع السيطرة على عاصمة الإقليم. وتنفى واشنطن هذا الاتهام. وتمثل الضربات تدخلاً عسكرياً نادر الحدوث من جانب واشنطن منذ

## إيران تخشى انتفاضة شعبية تهز أركان النظام

### تنامي الدعوات إلى الاحتجاج تزامناً مع الذكرى الأولى لأحداث نوفمبر



استنفار تحسباً لوقوع المحظور

الأجهزة التنفيذية، وعدم الاستقرار في المجالات الجديرة بالاعتبار، وفي النهاية المزيد من الضغط على الشعب والمزيد من زعزعة السلام في المجتمع، أما صحيفة "انتكار" فكتبت "سوف نشهد كل يوم المزيد من الانقسام الخطير بين نظام الحكم والشعب، وسوف يواجه الاقتصاد والمجتمع أياماً صعبة". وتشر موقع الدبلوماسية الإيرانية، المرتبط بالإصلاحيين، مقابلة مع خبير حكومي شكك في استراتيجية خامنئي المنظمة في عدم الحرب ولا التفاوض مع الولايات المتحدة وتأثيرات ذلك على تماسك النظام في الداخل. ودعا أحمد نقيب زاده، الأستاذ بالجامعة والخبير في الشؤون الدولية، إلى التفاوض مع الولايات المتحدة محذراً من وقوع انتفاضة كبيرة، قائلاً إن النظام على وشك الانهيار.

وحذر نقيب زاده من أنه "فقط بالتفاوض مع الولايات المتحدة ورفع العقوبات قد نستطيع منع الشعب الإيراني من قلب النظام"، مضيفاً "ليس لدينا خيار سوى التفاوض مع الولايات المتحدة". وتابع "يواجه البلد مختلف التحديات من التضخم الجامح والركود إلى البطالة وتقلص موائد المواطنين وبسبب تزامم هذه المشكلات، فإن البلاد على وشك الانهيار الكامل، ولا يمكننا تجاهل هذا التهديد المحتمل".

وذكرت الصحيفة الحكومية "إن الاضطرابات التي شهدتها المدن والبلدات حول العاصمة بسبب ارتفاع أسعار البنزين أظهرت أن الانتشار الفوضوي للسكان في ضواحي طهران والمدن الكبرى يعتبر مثل مخزن البارود الذي يمكن أن ينفجر في أي لحظة". وحذرت صحيفة "رسالت" الحكومية بالقول "إن أقل تأثير في الظروف الاقتصادية والسياسية الحساسة الحالية هو زعزعة السلطة التنفيذية في البلاد، والتقلبات الشديدة في مختلف الأسواق، وتضاعف التضاربات في

كل ما يلزم لوقف الاحتجاجات". وفي أقل من أسبوعين من الاضطرابات التي بدأت في 15 نوفمبر، قُتل حوالي 1500 شخص، فيما لم يقدم مسؤولو الحكومة الإيرانية حتى الآن تقريراً دقيقاً عن عدد الأشخاص الذين قتلوا أو أصيبوا أو احتجزوا أثناء الاحتجاجات.

وقد جاءت احتجاجات نوفمبر من العام الماضي، في الكثير من المدن الإيرانية، في أعقاب قرار الحكومة المفاجئ بمضاعفة سعر البنزين ثلاث مرات، لكنها سرعان ما تحولت إلى احتجاجات واسعة وقوبلت هذه الاحتجاجات الواسعة بقمع من قبل قوات الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية للنظام الإيراني بقطع الإنترنت تماماً في البلاد.

وعلى خلفية تلك الاحتجاجات أصدر القضاء الإيراني، في الأشهر الأخيرة، أحكاماً بالإعدام على العديد من المظاهرين. وكانت أشهر هذه الأحكام تتعلق بقضية أمير حسين مرادي، وسعيد تمجيدي، ومحمد رجب، والتي تم تعليق تنفيذها بعد احتجاجات واسعة وردود أفعال عالمية.

وقد حوكم الأشخاص الثلاثة وحُكم عليهم بالإعدام في مارس من العام الماضي، بتهم مثل الاشتباك المسلح، ومغادرة البلاد بشكل غير قانوني، والمشاركة في

كثفت السلطات الأمنية في إيران احتياطاتها الأمنية ونشرت وحداتها العسكرية في عدة محافظات تحسباً لاحتجاجات شعبية قد تنطلق مع الذكرى السنوية الأولى لاحتجاجات نوفمبر التي رفعت شعارات مطلبية في بداية الأمر لكنها انتهت بالمطالبة بإسقاط النظام. وتخشى طهران أن تتلطف الولايات المتحدة موجة الاحتجاجات المرتقبة لمزيد الضغط على النظام الذي دخل في مرحلة تآكل شرعيته ومشروعيته.

طهران - أقر محمد رضا باهنر النائب السابق لرئيس البرلمان الإيراني، أنه إذا لم يتمكن مسؤولو النظام الإيراني من "إنهاء" أحداث نوفمبر 2019، فإن الأحداث كانت "نتيجة نحو ثورة لا يمكن السيطرة عليها على الإطلاق"، فيما تنامت الدعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي للاحتجاج مجدداً ضد السياسات الحكومية التي أثقلت كاهل الإيرانيين ودفعت بثقلها تحت خط الفقر المدقع.

وفي مقابلة نشرتها وكالة أنباء "إيلنا"، الاثنين، أعرب باهنر عن ارتياحه لعدم انضمام بعض الأشخاص إلى مظاهراتي نوفمبر 2019، والانتفاء بـ"مشاهدة" الأحداث، قائلاً إن السبب هو قلق الناس من الخروقات الأمنية. وحذر النائب السابق لرئيس البرلمان الإيراني من أن مطالب الشعب التي لا تتم تلبيتها قد تتحول إلى "برميل بارود" وأحياناً تحتاج إلى شرارة للانفجار.



محمدرضا باهنر  
لو لم تتمكن من إنهاء احتجاجات نوفمبر الماضي لحدثت ثورة

وتعكس تصريحات باهنر، الذي شغل حالياً منصب الأمين العام لجمعية المهندسين الإسلامية، مخاوف النظام من موجة احتجاجات شعبية جديدة قد تتجاوز الخوف من القبضة الأمنية لتتحول إلى ثورة اجتماعية لا يمكن تكتم عواقبها وتداعياتها الداخلية والخارجية. ولم يوضح النائب السابق لرئيس البرلمان كيفية "إنهاء" احتجاجات نوفمبر الماضي، لكن رويترز ذكرت في 23 ديسمبر 2019 أن المرشد الأعلى علي خامنئي، الذي كان "مضطرباً" بعد أيام قليلة من بدء الاحتجاجات، جمع كبار المسؤولين الأمنيين والحكوميين، وقال لهم "أفعلوا

## تجدد القتال في قره باغ يهدد هدنة بوساطة أميركية

وتسعى القوى العالمية إلى منع نشوب حرب أوسع قد تشترك فيها تركيا، التي أعلنت دعمها القوي لأذربيجان، وروسيا، التي أبرمت معاهدة دفاعية مع أرمينيا. وأدى الصراع إلى توتر العلاقات بين أنقرة وشركائها في حلف شمال الأطلسي. وتصطدم المساعي الأميركية لتهنئة التوتر في قره باغ بتحريض تركيا لحليفها باكو على المضي قدماً في خيار الحل العسكري بدل التسوية السلمية، ما يعقد الأزمة ويدفع باتجاه إطالة أمدها. وتجد باكو في الدعم التركي والتكؤ الغربي المدفوع بحساسات جيوسياسية فرصة مواتية لفرض خياراتها في تسوية الأزمة، بعد أن عززت أنقرة جبهات القتال بإرسالها مرتزقة سوريين.

ونفى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قبل أيام الاتهامات بإرسال مقاتلين سوريين مدعومين من أنقرة إلى قره باغ للقتال إلى جانب أذربيجان ضد القوات الانفصالية الأرمينية.

وأكد أردوغان خلال كلمة ألقاها في أنقرة أن "البعض يقول لنا أرسلتم (مقاتلين) سوريين إلى هناك. ليس لدينا مثل هذه النية لديهم الكثير للقيام به في بلدنا، لن ذهبوا" إلى ناغورني قره باغ. وأكدت دول عديدة منها فرنسا خلال الأسابيع الماضية أن مقاتلين سوريين يشاركون في القتال الدائر بين أرمينيا

هجوماً صاروخياً على مواقع عسكرية أرمينية على الجانب الشمالي الشرقي من خط التماس. وذكرت وزارة الدفاع الأرمينية في بيان أن أذربيجان انتهكت وقف إطلاق النار حوالي الساعة التاسعة صباحاً بالتوقيت المحلي.

واندلعت المعارك الأخيرة في قره باغ، وهو إقليم جبلي في أذربيجان يقطنه ويسيطر عليه سكان من عرق الأرمن، في 27 سبتمبر الماضي. والقتال هو الأسوأ في منطقة جنوب القوقاز منذ التسعينات، ولم تصمد هدنتان توسطت فيهما روسيا لوقف إطلاق النار بين الطرفين.



تحميد متواصل على جبهات القتال

وحذر دبلوماسيون ومسؤولون من أن تصاعد العنف يُضعف الثقة اللازمة لنجاح محادثات السلام في الدوحة. وأكد رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي الجنرال مارك ميلي أن سحب الولايات المتحدة مزيد من الجنود من أفغانستان بإعادة خفض منسوب العنف وشروط أخرى تم الاتفاق بشأنها مع طالبان. وأوضح ميلي أن منسوب أعمال العنف أدنى بأشواط مما كان عليه قبل سنوات، لكن الانخفاض في الأشهر الأربعة أو الخمسة الأخيرة "طفيف".



إبراهيم علفيف  
طائرات أف - 16 التركية ستظهر في حال تعرضنا لهجوم

وشارك في المحادثات أيضا ممثلون عن مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تشكلت للوساطة في الصراع وتقودها فرنسا وروسيا والولايات المتحدة. وقالت المجموعة إن رؤسائها ووزراء الخارجية اتفقوا على الاجتماع مرة أخرى في جنيف في 29 أكتوبر. وقال إقليم قره باغ إن 974 من جنوده قتلوا منذ 27 سبتمبر، وتقول أذربيجان إن 65 مدنياً أذربياً قتلوا لكنها لم تفصح عن خسائرها العسكرية.